9 . قائمة المراجع العلمية: ترتب بالحروف الأبجدية .

10 . الفهرس:

فهرس المحتويات

الموضوع رقم الصفحة
مقدمـــــــة.....أ - هـ
الفصـــل الأول: عنوانه.....1 - 34
المبحث الأول: عنوانه.....2 - 11
المبحث الثاني: عنوانه .....12 - 23
المبحث الثالث: عنوانه .....24 - 33
خلاصة واستنتاجات 34
.....
.....
الخاتمة..... 102 - 106
الملاحق..... 107 - 121
قائمة المراجع .....122 - 123
الفهرس 124

المحور السابع: مناهج علم السياسة

اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المناهج، فمنهم من وضع ضوابط واسعة، وهناك من تشدد في الشروط الواجب توفرها في أسلوب البحث حتى يرقى إلى مستوى المنهج، ومن هؤلاء العلماء من نظر إلى أهداف البحث، وآخرون نظروا إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة، ونظرا لاختلاف وجهات النظر فقد اختلفت تصنيفات المناهج، حيث توجد تصنيفات تتضمن عددا كبيرا من المناهج بما فيها تلك التي يطلق عليها علماء آخرون صفة الاقتراب أو صفة الأسلوب، أو قد يكون السبب هو كون بعض تلك المناهج هي أجزاء متفرعة عن مناهج رئيسية.[1]

وتوجد مجموعة من التصنيفات لمناهج البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية، والتي تعددت من حيث الخلفية النظرية التي تعتمد عليها، وكذا طبيعة المواضيع التي توظف لمعالجتها، وقد أوردت الباحثة رجاء وحيد دويدري هذه التصنيفات كالآتي:[2]

أ. **تصنيف ويتني Whitney:** يصنف الباحث ويتني المناهج إلى سبعة أنواع وهي كالتالي: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، المنهج الفلسفي، المنهج التنبؤي، البحث الاجتماعي، البحث الإبداعي.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص54.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص13، 14.

ب. تصنيف ماركيز Marquis: حدد الباحث ماركيز تصنيف المناهج في ستة أنواع وهي كالآتي: المنهج الأنتروبولوجي، المنهج الفلسفي، منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي، المسح الاجتماعي، المنهج التجريبي.

ج. تصنيف جود وسكيتس Good and Scates: يختزل كل من الباحثين جود وسكيتس المناهج في الأنواع التالية: المنهج الوصفي. المنهج الوظيفي. المنهج التجريبي. منهج دراسة الحالة.

أما الباحث **أودم Odum** فقد صنف المناهج كالآتي:[1] المنهج الإحصائي. منهج دراسة الحالة. منهج المسح الاجتماعي. المنهج التجريبي. المنهج التاريخي، وإلى جانب تصنيف الباحث **أودم Odum** هناك تصنيفات أخرى للمناهج، كالتصنيف الذي يرى المناهج في:[2] المسح الاجتماعي. المنهج المقارن. المنهج التاريخي. دراسة الحالة. المنهج الإحصائي.

وقدم علماء آخرون تشكيلة أخرى للمناهج وهي: المنهج التحليلي. المنهج الكمي. المنهج الكيفي. المنهج الاستقرائي. المنهج الاستنباطي. المنهج المقارن.

أولا- المنهج الوصفي

يعتبر الأسلوب الوصفي نوع من أساليب البحث، يدرس الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة دراسة كيفية: يتم من خلالها توضيح خصائص الظاهرة، ودراسة كمية: توضح حجمها وتغيراتها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى.[3]

ويعتمد البحث الوصفي على الملاحظة كوسيلة لجمع البيانات، فهو يحاول فحص المواقف بهدف التنبؤ بما يمكن حدوثه مرة أخرى في نفس الظروف.[4]

يعتمد المنهج الوصفي في وصف الظاهرة السياسية على دراسة الحقائق كما هي عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها ثم التعبير عنها كيفيا وكميا، من أجل الوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى للتمكن من التوصل إلى استنتاجات تعمق وعينا بطبيعة الواقع وعوامل تطوره.[5]

1-تعريف المنهج الوصفي: يعرف المنهج الوصفي بأنه الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة، وفق خطوات بحث معينة يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشأن الظاهرة وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 54.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

[3] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 124.

[4] Nicholas Walliman, **Research Methods The basics**, London :The taylor and Francis e-library, 2011, p 08.

[5] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 119.

إلى أسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا.[1]

ويعرف أيضا بأنه: "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"،[2] ويعرف الوصف على أنه: "دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كميا وكيفيا، تمهيدا لفهم الظواهر وتشخيصها".[3]

يرى البعض من الباحثين أن المنهج الوصفي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها.[4]

وعلى هذا الأساس فإن وصف الظاهرة هو مرحلة تتضمنها كل المناهج وهو أسلوب منطو تحت كل المناهج، وبالتالي فالوصف هو مرحلة تجبر الباحث على اتخاذ منهج معين بغية الوصول إلى استنتاجات تفسر الظواهر.[5]

فالمنهج الوصفي هو الطريقة التي يتبعها الباحث لوصف الظاهرة المدروسة كميا وكيفيا بواسطة جمع المعلومات حولها ومن ثم تصنيفها وتفسيرها، بهدف الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها ومن ثم استخلاص النتائج حولها من أجل تعميمها.[6]

2-أهمية وأهداف المنهج الوصفي:

أ-الأهمية: يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة وهي: ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟ من أين نبدأ الدراسة؟ ما العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟ ما النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟ والإجابة عن هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير تلك الحقائق تفسيرا كافيا.[7]

ومنه يكتسي المنهج الوصفي أهمية كبيرة في دراسة وبحث ومعالجة الموضوعات الاجتماعية، ويشتق أهميته هذه من أن معظم الباحثين الأكاديميين يميلون لاستخدامه، وتظهر أهمية المنهج الوصفي في النقاط الآتية:[8]

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 200.
[2] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3، صنعاء، اليمن، دار الكتب، 2019، ص 46.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 118.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 86.
[5] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 118.
[6] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 46.
[7] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 47.
[8] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 87.

– يوفر قدرا هائلا من المعلومات، والتي تكون شاملة للموضوعات من جميع نواحيها، الأمر الذي يجعل الباحثين أكثر تحكما في بحوثهم.

– تمثل تلك المعلومات أهمية خاصة في تحقيق التراكمية المعرفية في الحقول المعرفية المختلفة، مما يؤدي إلى تطور العلم ذاته.

– إن صياغة المفاهيم والتصورات في ضوء المعلومات المتحصل عليها من خلال المنهج الوصفي هي في جوهرها بناء نظري على أسس واقعية.

– تعتبر البحوث الوصفية السبيل المناسب في بناء المقاييس والتصميمات العملية في دراسة وبحث الظواهر الاجتماعية المختلفة بالاعتماد على المؤشرات الإمبريقية وقياس المتغيرات كميا.

– إن الوصف والتشخيص يمثل نقطة الانطلاق في كل المناهج دون استثناء فهو بمثابة جذع مشترك في كل المناهج بهدف تحديد المتغيرات واستنتاج العلاقات السببية.[1]

– يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، مما يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث، وهو يشمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.[2] وفي علم السياسية فإن المنهج الوصفي يستخدم على صعيد الدراسات المقارنة، الرأي العام، دراسة حالة فرد أو مؤسسة أو دولة، كما يستخدم في مجال التنمية عند فحص تطور ظاهرة معينة من أجل وضع تنبؤات سياسية واقتصادية.[3]

ب–الأهداف: إن الهدف الأساسي للمنهج الوصفي هو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل، وذلك من خلال وصف الحاضر بتوفير بيانات كافية لتوضيحه وفهمه، ثم إجراء المقارنات وتحديد العلاقات بين العوامل وتطوير الاستنتاجات من خلال ما تشير إليه البيانات.[4]

ومنه يسعى الباحث من خلال استخدامه للمنهج الوصفي إلى تحقيق الأهداف التالية:[5]

– جمع معلومات حقيقية ومفصلة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

– توضيح الظواهر الأخرى التي تتأثر وتؤثر فيها الظاهرة محل الدراسة.

– مقارنة وتقييم الظاهرة المدروسة بغيرها من الظواهر الأخرى.

– تحديد طبيعة العلاقة بين الظاهرة المدروسة وغيرها من الظواهر المحيطة بها.

3–أنواع البحوث الوصفية: يمكن رصد أنواع الدراسات الوصفية في النقاط التالية:[6]

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 118.
[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 47.
[3] محمد جمال الدين العلوي، المرجع السابق، ص 12.
[4] ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه وإجراءاته، الأردن، بيت الأفكار الدولية، 2001، ص 47.
[5] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 200.
[6] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 47.

– بحوث عامة وصفية والتي تستهدف وصف خصائص بعض الجماعات والتجمعات بصفة عامة من أية ناحية من النواحي الاجتماعية أو ما يرتبط بها، وهناك من يسميها البحوث الاستكشافية مهمتها الكشف على حدود وجود الظاهرة.

– بحوث وصفية يكون عملها مركز على جماعات أو جمهور معين، بهدف استطلاع آراء ومعتقدات وإيديولوجيات يعتنقها الناس، حيث تتدخل بشكل مؤثر في حياتهم الاجتماعية ومعرفة الاتجاهات التي يميلون نحوها إزاء فكرة أو أخرى.

– بحوث وصفية تستهدف اختيار ظواهر معينة متفشية بين أعضاء البناء الاجتماعي أو تميل إلى الانقراض، ومن خلال الدراسة الوصفية المتعمقة تكون محاولة التعرف على الأوصاف الدقيقة لها من حيث أبعادها، طبيعتها، ماهيتها، وضعها الحالي والعلاقات بينها.

– بحوث وصفية تستفيد من هدفين رئيسيين للعلم وهما الوصف والتفسير، من أجل الوصول إلى تحقيق الغاية النهائية للعلم وهي التنبؤ بالأحداث والاتجاهات التي تم وصفها وتفسيرها، وتحديد مسارها بالتقريب في المستقبل.

– دراسات مكتبية وتتم من خلال استخدام التقارير والسجلات والبيانات المدونة لفهم الظواهر وتفسيرها واستنباط النتائج منها، وتطوير الفروض عبرها، ويتم هذا النوع من الدراسات في مكتبة أو مكتبات، وفيها يستخدم الباحث الكتابات الشخصية كالرسائل والمذكرات الخاصة وتواريخ الحياة، إضافة إلى التقارير الرسمية والإحصائيات والوثائق.

– الوصف على المدى الطويل (الدراسات الطويلة) وتتمثل في بحث وصفي يسمح بدراسة تطور الظاهرة عبر فترة زمنية قد تصل إلى عشرات السنين، ويقوم فيها الباحث بمقارنة الأرقام الخاصة بظاهرة معينة خلال فترات زمنية مختلفة، وقد تكون هذه الأرقام عبارة عن قياسات رسمية.

4– خطوات المنهج الوصفي: للمنهج الوصفي مجموعة من الخطوات التي يخطوها الباحث نحو تقصي أبعاد الظاهرة المدروسة وتتمثل هذه الخطوات في النقاط التالية:[1]

– **تحديد المشكلة وصياغتها:** إذ لا بد للباحث من تحديد المشكلة المراد دراستها، ومن ثم صياغة الإشكالية في شكل سؤال.

– **وضع الفروض المحتملة:** وفيها يقوم الباحث بصياغة فروض الدراسة والتي يمكن أن تجيب عن الإشكالية بصورة مؤقتة.

– **جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة:** وفيها يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة بطريقة منظمة، واختيار الأدوات المناسبة لجمعها كالمقابلة والاستبيان والملاحظة. كما يقوم الباحث باختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة وتحديد حجمها ونوعها.

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 50.

– **تحليل البيانات وتفسيرها:** أثناء مرحلة اختبار الفروض ومناقشتها لا بد من الرجوع إلى أدبيات الدراسة وإلى الدراسات السابقة والعمل على تفسير أسباب الاتفاق أو الاختلاف.

– **كتابة النتائج والتوصيات المناسبة:** وفيها يقوم الباحث بكتابة النتائج وتفسيرها، كما يقدم عددا من التوصيات التي يستفيد منها الباحثون، وكذا الجهات الأخرى المستفيدة من البحث.

فعملية البحث تتكون من سلسلة من الإجراءات أو الخطوات اللازمة لإجراء البحث بشكل فعال، ويجب مراعاة الترتيب التسلسلي للخطوات، ويوضح الشكل الموالي مخطط عملية البحث.[1]

5–مزايا وعيوب المنهج الوصفي:

أ– **مزايا المنهج الوصفي:** يتمتع المنهج الوصفي بالمزايا التالية:[2]

– يساعد الباحث في إعطاء معلومات حقيقية دقيقة تساهم في تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

– يقدم توضيحا للعلاقات بين الظواهر، كالعلاقة بين السبب والنتيجة، الأمر الذي يمكن من فهم الظواهر بشكل أفضل.

– يتناول المنهج الوصفي الظواهر كما هي على الواقع دون تدخل من قبل الباحث في التأثير على مسارها مما يعطي نتائج أكثر واقعية.

– إن المنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها، بل يشمل كذلك عملية تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وإعطاء تفسير عميق لها، وسبر أغوارها من أجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرفة الإنسانية.[3]

ب– **عيوب المنهج الوصفي:** هناك جملة من الانتقادات وجهت للمنهج الوصفي نذكر منها ما يلي:[4]

– أنه يقتصر على الوصف الشكلي للظاهرة ولا يحاول التعمق إلى ما وراء الشكل.

– التركيز على الجانب المادي للظاهرة، في حين أن الظاهرة الإنسانية لها جانب معنوي أيضا والذي لا يمكن قياسه كميا.

– لا بد من التعامل بحذر مع البيانات الكمية المجمعة تجنبا لإمكانية التحريف أو الحذف أو التحيز.

– النتائج الكمية أحيانا لا تعبر حقيقة عن واقع الظاهرة، على اعتبار أن الوقت الذي تجمع فيه المعلومات قد لا يكون مناسبا لعينة الدراسة مما يجعلها تقدم إدلاءات غير دقيقة.

---

[1] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 48.
[2] محمد جمال الدين العلوي، المرجع السابق، ص 12.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 48.
[4] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 49.

– هناك دراسات تكتفي بوصف الظاهرة المبحوثة كميا أو كيفيا دون دراسة الأسباب التي أدت إلى ما هو حادث فعلا.

– قد يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة.

– قد يتحيز الباحث في جمعه للمعلومات لمصادر معينة تزوده بما يرغب فيه من معلومات ولا سيما في مجالي العلوم الاجتماعية والسياسية طالما أن الباحث في هذه العلوم هو جزء لا يتجزأ من الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

– قدرة المنهج الوصفي على التنبؤ تبقى محدودة نظرا لصعوبة وتعقد الظاهرة الاجتماعية وسرعة تطورها وتغيرها.

ثانيا– منهج تحليل المحتوى (المضمون)

تحليل المضمون يحمل شقين، فقد يكون وفقا للتحليل الكمي أو الرقمي أو الإحصائي، كما يمكن أن يكون تحليلا كيفيا نوعيا، وهو ما يعرف بتحليل المضمون، هذا الأخير الذي أثير حوله الجدل من طرف باحثين وأساتذة جامعيين إن كان يعتبر منهجا أو تقنية؟ ومتى نقول منهجا؟ ومتى نقول تحليلا؟ وما الفرق بين المنهج والتحليل؟ وهل ينقسم هذا المنهج أو هذا التحليل إلى تقنيات؟ وكيف توظف هذه التقنيات؟ وكيف يمكن الاستفادة منها في البحث الاجتماعي؟ إذ سوف نحاول في هدا العنصر الإجابة عن كل هذه الأسئلة.

1– تعريف منهج تحليل المحتوى: تعددت وتباينت التعريفات بشأن منهج تحليل المحتوى، فقد عرفه كابلان بأنه:" المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسية"، وعرفه برنارد بيرلسون بأنه:" أسلوب بحثي يتضمن الوصف الموضوعي المنسق والكمي للمحتوى الظاهر للرسالة"، أما استون فعرفه بأنه:"أسلوب للوصول إلى استنتاجات وذلك بالتعرف الموضوعي والنسقي على صفات محددة للرسالات"، وعرفه بيزلي بأنه:"إحدى أطوار تجهيز المعلومات، إذ يتحول فيه محتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها، وذلك من خلال التطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي".[1]

وعرف هذا المنهج أيضا كل من "واليزر وواينر" بأنه:" أي إجراء منتظم يستخدم لفحص مضمون المعلومات المسجلة"، كما عرفه "كيرلنجدر" بأنه:" منهج لدراسة الاتصال، وتحليله بطريقة منتظمة وموضوعية وكمية بهدف قياس المتغيرات"،[2] ويمكن تعريفه على أنه:" هو رد محتوى الشيء، أو الفكرة، أو الخطاب المحلل، إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه".[3]

---

[1] إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 192.
[2] المرجع نفسه.
[3] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 160.

ويستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويفيد هذا النوع من الأبحاث في معرفة عوامل التغير الاجتماعي، وكذا رد فعل الناس لقرارات السلطة السياسية.[1]

هو الطريقة المنظمة في تحديد خصائص محتوى الوثيقة، أهداف الوثيقة، الطرق التي اتبعت في عرض مادة الوثيقة، دراسة الجمهور القارئ أو المستمع أو المشاهد ودراسة تأثير وثيقة الاتصال على الجمهور، كما يعرف كذلك بأنه الطريقة العلمية التي تسمح بدراسة من يتكلم (دراسة المرسل)؟ ليقول ماذا (الرسالة)؟ كيف (الطريقة)؟ لمن (دراسة المتلقي)؟ بأي نتيجة (الأثر)؟ وفي أي سياق (ظروف الإنتاج)؟ باختصار منهج تحليل المضمون يهتم بدراسة محتوى وسائل الاتصال الجماهيري.

2- خصائص تحليل المحتوى: يحدد سمير محمد حسين خصائص تحليل المضمون في:[2]

- أسلوب يعتمد تكرارات ورود الكلمات، أو الجمل أو المعاني المتضمنة في قوائم التحليل في المادة الإعلامية.
- التحليل يكون للجوانب الشكلية والموضوعية.
- ترتبط عملية التحليل بالمشكلة البحثية وفروضها وتساؤلات البحث.
- الاعتماد على الأسلوب الكمي بغرض التحليل الكيفي على أسس موضوعية.

في حين وضع بيرلسون ست (6) خصائص يتسم بها منهج تحليل المضمون، تمثلت في الآتي:[3]

- استخدامه يكون في العلوم الاجتماعية فقط.
- يستخدم أساسا في تحديد آثار الاتصال.
- لا ينطبق إلا على جوانب النحو والصرف في اللغة.
- يجب أن يكون موضوعيا.
- يجب أن يكون منظما.
- يجب أن يكون كميا

أما الدكتور صلاح الدين شروخ فقد بين مجموعة من الخصائص التي يتميز بها منهج تحليل المضمون، تمثلت في:[4]

- اتساع وتنوع مجالات ومواضيع تحليل المحتوى، بحيث يصعب تحديد عناصره وطرق تنفيذه؛

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 149، 150.
[2] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 194.
[3] المرجع السابق نفسه.
[4] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 160، 161.

– التحليل الكلي أو الجزئي للظاهرة أو المادة المحللة، فالبعض يحلله كله، كتحليل مقالة علمية، والبعض الآخر يحلل عينة من كل بغرض الحكم على الكل، كتحليل عينة من الصخر؛

– اختلاف وتباين طرق وأساليب التحليل بشكل كبير فيها، لاختلاف الظاهرة أو المادة المحللة؛

– الانطلاق من دراسة وتحليل الجزئيات(عينة من كل) للوصول إلى الكل أو الظاهرة الكلية محل الدراسة.

3–أهداف منهج تحليل المحتوى: تتنوع وتتعدد أهداف تحليل المحتوى، ويمكن إجمالها فيما يلي:[1]

– التعرف على التراكيب الداخلية المكونة للمادة المحللة؛

– الكشف عن القوانين المنظمة للعلاقات الداخلية؛

– التأكد من انتماء المادة أو الفكرة المحللة؛

– التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا؛

– الكشف عن طرق وأساليب لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.

4– خطوات منهج تحليل المحتوى: تقوم خطوات الباحث على تحليل الرسالة الاتصالية، سواء كانت كتب، مقالات وغيرها، وذلك لاختبار الفروض على ثلاثة أشياء هي:[2]

– خصائص الرسالة أو النص؛

– المقدمات والظروف المسبقة للرسالة أو النص؛

– الأثر المتوقع للرسالة أو النص.

وهذا يعني أن تحليل المضمون يمكن اعتباره منهجا لاختبار الفروض وليس مجرد أداة لتجميع البيانات.[3]

وهناك خطوات إجرائية لا بد من إتباعها عند التعامل مع تحليل المضمون، وتتمثل في:[4]

– صياغة مشكلة البحث وفروضه؛

– تحديد مجتمع العينة من صحف، كتب، برامج إذاعية... ؛

– اختيار العينة فإذا كانت صحف نحدد أي صحيفة والفترة التي تغطيها هذه الصحافة، أما إذا كانت برامج إذاعية تحدد نوع البرامج وساعات البث؛

– اختيار وحدة التحليل، وهي أهم عناصر المنهج؛

---

[1] المرجع نفسه، ص 161.

[2] إياد خالد الطباع، الوجيز في أصول البحث والتأليف، ط1، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية، دون سنة، ص 40.

[3] المرجع نفسه.

[4] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 199، 200.

- تهيئ تصنيفات التحليل؛
- تأسيس نظام القياس الكمي(العد)؛
- تركيز المضمون؛
- تحليل البيانات وتفسيرها.

ويوجز الدكتور صلاح الدين شروخ أهم خطوات هذا المنهج في:[1]

- اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المراد تحليل مضمونها؛
- تحديد نوعية موضوع التحليل، وكذا اشكاليته، فروضه وأهدافه؛
- تأمين الوسائل والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المطلوب؛
- استخلاص النتائج ومقاربتها بنتائج تحليل دراسات سابقة؛
- كتابة تقرير البحث تبعا للمنهجية العلمية.

5- وحدات تحليل المضمون: يعتمد الوصف الكمي لمضمون الاتصال على تقسيم المضمون إلى وحدات أو فئات، أو عناصر معينة وحساب التكرار الخاص بها.[2]

- وحدة الكلمة: أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، وقد تعبر عن رمز أو كلمة.
- وحدة الموضوع الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، وقد تشمل القيم أو الأسلوب المتبع في الفكرة.
- وحدة الشخصية: وتشير إلى الأشخاص المعنيين بالفكرة.
- وحدة المفردة: وتعني المادة الإعلامية التي يتولى الباحث تحليلها.
- المساحة والزمن: وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية، سواء بالنسبة لمواد الاتصال المرئية مثل الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات، أو المسموعة مثل عدد الدقائق التي يستغرقها برنامج معين، أو المرئية المسموعة مثل طول الفيلم ومدة إذاعة برنامج تليفزيوني.

6- شروط نجاح عملية تحليل المحتوى: لضمان نجاح عملية تحليل المضمون، لابد من توافر العوامل التالية:[3]

- توفر الوسائط الكاملة للمضمون، لاسيما السجلات، الوثائق والأوعية؛
- صحة وسلامة المعلومات والبيانات الداخلة في المضمون، وخلوها من أي تشويه بقصد أو من غير قصد، وتسلسل وتتابع تلك البيانات بحيث تغطي فترة الظاهرة أو جوانبها المختلفة؛
- سلامة ترتيب المضمون حتى يعطي نتائج مضمونة بجهد معقول ووقت قياسي.

7-مزايا وعيوب منهج تحليل المضمون: لهذا المنهج مزايا وعيوب نذكر منها:

---

[1] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 163.
[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 155.
[3] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41.

أ- **مزايا منهج تحليل المضمون:** وتتمثل في:[1]

- تمد الباحث بمعلومات وبيانات قريبة من الواقع، وبعيدة عن شبهة التزوير؛
- قدرة التحكم في هذه الأداة والسيطرة عليها؛
- تحقيق قدر كبير من الموضوعية والنزاهة.
- لا يحتاج الباحث إلى الاتصال بمبحوثين لإجراء تجارب أو مقابلات، ذلك أن المادة محل التحليل موجودة في الكتب ... وغيرها من الوثائق العلمية؛[2]
- إمكانية إعادة إجراء الدراسة لمرة أخرى وإجراء مقارنة للنتائج مع المرة الأولى لذات الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر أخرى؛
- يمكن تطبيقه على أنواع عديدة من الموضوعات.

ب- عيوب منهج تحليل المضمون: يعتري هذا المنهج عيوب نذكر منها:[3]

- احتمال الحصول على النوعيات المطلوبة، وكذا الفئات التي تلزم الدراسة، نتيجة عمليات إخفاء متعمدة لعينات تحليل المضمون؛
- إمكانية حصول تشويه مقصود أو سوء تنظيم وترتيب لهذا المضمون، وهذا ما يجعل مهمة الباحث شاقة؛
- تحتاج إلى جهد وصبر ووقت لاستخراج ما يمكن من نتائج ومؤشرات.
- يغلب على نتائج تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة، كما أنه لا يوضح الأسباب التي أدت لظهور المادة المدروسة بهذا الشكل أو المحتوى؛[4]
- لا يمتاز بالمرونة، ذلك أن الباحث يكون مقيدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة؛
- صعوبة الاطلاع على بعض الوثائق لسريتها؛
- صعوبة الحصول على إجابات للأسئلة التي تتطلب معرفة الأسباب؛
- قد لا تكون المعلومات المأخوذة من تحليل المحتوى مستمدة من وثائق حقيقية، فيمكن أن تكون الوثائق مثالية وغير واقعية، ويمكن أن تكون مزورة وغير أصلية.

ثالثا- المنهج التاريخي

يركز المنهج التاريخي على دراسة أحداث وظواهر تمت في الماضي، ومازالت تحدث في الحاضر، ليقوم بتحليل وتفسير بيانات ومعلومات ونتائج الدراسات الخاصة بهذه الأحداث والظواهر، بهدف تحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها، وكذا تحديد العوامل والأسباب

---

[1] المرجع نفسه
[2] محمد سرحان علي الحمودي، المرجع السابق، ص 62.
[3] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41.
[4] محمد سرحان علي الحمودي، المرجع السابق، ص 63.

المسؤولة عن هذه الظواهر، والتي منحتها صورتها الحالية، ويتم ذلك من خلال دراسة نتائج البحوث السابقة أو الرجوع إلى بيانات ومعلومات سابقة عن هذه الأحداث والظواهر.[1]

1- تعريف المنهج التاريخي: يعرف الأستاذ "عامر مصباح" المنهج التاريخي بأنه: "مجموعة الخطوات العلمية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والأمم وتسجيل أحداث تاريخها كما وقعت، وترتيبها واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد على فهم الواقع والتنبه للمستقبل".[2]

وفي هذا الصدد يقول الباحث بولين يونج: "إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية".[3]

يعرف المنهج التاريخي بأنه: "عملية منظمة وموضوعية لاكتشاف الأدلة وتحديدها وتقييمها والربط بينهما، من أجل إثبات حقائق معينة والخروج منها إلى استنتاجات تتصل بأحداث جرت في الماضي".[4]

كما يعرف المنهج التاريخي أيضا بأنه: "فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة الأحداث التاريخية والتطورات التي مرت عليها والأسلوب الذي يدرس الظواهر القديمة وتطوراتها، وذلك بغرض الربط بين الأسباب والنتائج، وطريقة لتقصي الحقائق العلمية البشرية التاريخية للوصول إلى نتائج وقوانين وقواعد يمكن تعميمها واستخدامها للتنبؤ المستقبلي ضمن السياق التاريخي". [5]

وترى الأستاذة "ليلى الصباغ" أن المنهج التاريخي هو: "مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها".[6]

ويعرف الباحث "هيلواي تيروس" المنهج التاريخي بأنه:" وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلة مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تعطينا

---

[1] كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص 57.
[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 76.
[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 56.
[4] عمر شيباني، مناهج البحث العلمي، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، 1975، ص78.
[5] نجيم حناشي، "البحث العلمي- مناهجه وأساليبه العلمية"، **مجلة دراسات**، المجلد11، العدد 01، (ماي 2022)، ص .667.
[6] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص .157.

حقائق جديدة، تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية".[1]

إذن فالمنهج التاريخي هو: "منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية بعد عملية التدقيق في صحة معلوماتها، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبيا".[2]

وعليه فالمنهج التاريخي هو: "الطريقة التي يتبعها الباحث التاريخي في جمع معلوماته بهدف الوصول إلى الأحداث والحقائق التاريخية وفحصها ونقدها وتفسيرها والتأكد من صحتها، ومن ثم محاولة التوصل إلى نتائج وقوانين وقواعد يمكن تعميمها واستخدامها من أجل التنبؤ بالمستقبل ضمن السياق التاريخي".[3]

2- أهمية وأهداف المنهج التاريخي:

أ- **أهمية المنهج التاريخي:** تظهر أهميته في النقاط الآتية:[4]

-يتيح التاريخ إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية.

-يلقي التاريخ مزيدا من الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية.

-يشير التاريخ إلى التطورات والتفاعلات وأهميتها النسبية في الحضارات الماضية وتأثيرها على حاضر ومستقبل حياة المجتمعات المعاصرة.

-يتيح التاريخ إمكانية إعادة تقييم البيانات والمعلومات بالنسبة لفروض معينة، أو نظريات ونماذج أو تعميمات جارية في الحاضر، أو بنيت على معطيات مقتبسة من مجتمعات الحاضر استنادا إلى الماضي.

-يتيح التاريخ القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي.

- يساهم التاريخ على توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردها أو عموميتها وقابليتها للتكرار.

- ويوضح العلامة عبد الرحمان ابن خلدون أهمية الاستعانة بالتاريخ في قوله: "إن فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياستهم حتى تعم فائدة الإقتداء في ذلك لما يرونه في أحوال الدين والدنيا، فهو (أي المؤرخ) محتاج إلى معارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان إلى الحق وينكبان عن المزلات والمغالط لأن الأخبار إذا أعتمد فيها على مجرد النقل لم

---

[1] المرجع نفسه.
[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 123.
[3] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 30.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 76.

يؤمن مزلة القدم، والتاريخ في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى وفي باطنه (أي التاريخ) نظر وتحقيق وتحليل وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها".[1]

-إن المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، بل إنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها.[2]

ب- أهداف المنهج التاريخي: تظهر أهدافه في النقاط الآتية:[3]

- التأكد من صحة حوادث الماضي من خلال استخدام الوسائل العلمية؛
- الكشف عن أسباب الحادثة من خلال ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها من حوادث؛
- الكشف عن معنى الحادثة أو الظاهرة.
- ليس الهدف من استخدام هذا المنهج فهم الماضي فقط، ولكن للوقوف على أحداث الماضي للاستفادة منها في فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل.

3- خطوات المنهج التاريخي: إن الخطوات التي يقوم عليها المنهج التاريخي تعتبر هي نفسها خطوات المنهج العلمي، والتي تتمثل في:

أ- تحديد المشكلة العلمية التاريخية: وهي المشكلة التي يعالجها البحث وتقوم حولها التساؤلات، وتعد عملية تحديد المشكلة بشكل واضح ودقيق من أول وسائل نجاح البحث التاريخي في التوصل للحقيقة التاريخية، لذلك تتطلب عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

- أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر؛
- صياغة المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة؛
- تصاغ بطريقة ملائمة للبحث العلمي الخبري.[4]

ب- جمع الوثائق التاريخية: وتعد أهم مرحلة بالنسبة لهذا المنهج، لذا سمي بالمنهج الوثائقي، والوثائق في معناها أعم من النص المكتوب، وهي تتجسد في مختلف الشواهد والآثار وكل ما قد يكشف عن ماضي الإنسان، وهي نوعان:

***الوثائق الأصلية (المباشرة):** وهي كل ما عمد الإنسان في الماضي لنقلها للإنسان الحاضر شفويا أو كتابة، وقد تكون بقايا ما تركه الإنسان في الماضي بدون قصد كالآثار؛

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 154.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 56.
[3] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 127.
[4] عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 132- 139.

***الوثائق غير الأصلية (غير المباشرة):** وتتمثل في الأعمال العلمية والأدبية التي تدرس وتفسر الماضي، وتعد مراجع وسيطة من شأنها أن تسهل عملية البحث في التاريخ، ويستمد هذا النوع من الوثائق وجوده من الوثائق الأصلية.[1]

ج- نقد الوثائق التاريخية: بعد أن يحدد الباحث المصادر التي سيرجع إليها في بحثه، ينتقل إلى نقد الوثائق، وذلك من خلال التأكد من صحة الوثيقة التي سيعتمدها والتأكد من شخصية صاحب الوثيقة، وكذا زمان ومكان كتابتها، ويتمثل أساس ومبرر النقد في الحذر والشك في معلومات الوثيقة التاريخية، ويمر النقد بمرحلتين هما:

***النقد الخارجي:** يتأكد فيه الباحث من صدق الوثيقة من حيث مظهرها وأصالتها أو التأكد من زمانها ومكانها، بمعنى أدق هل هي مزورة أم غير مزورة، كالتأكد من لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها والخط الذي كتبت به (طباعتها)؛

***النقد الداخلي:** بعد التأكد من صدق الوثيقة من خلال النقد الخارجي، ينتقل الباحث لنقدها داخليا، بمعنى نقد محتوى الوثيقة وصدق معلوماتها، ويتحرى مدى نزاهة المؤلف وسمعته واهتمامه وتخصصه بالموضوع الذي يكتب فيه.[2]

د- مرحلة التركيب: تتضمن مرحلة التركيب الخطوات التالية:[3]

- تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة، ولكل الموضوع الذي تدور حوله الحقائق التاريخية التي تم تجميعها؛

- تنظيم الحقائق والمعلومات الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس مقاييس ومعايير منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة؛

- ملء الفراغات التي تظهر بعد عملية تصنيف وترتيب المعلومات في إطار هيكل مرتب ومنظم، وتتم عملية الملء هذه بواسطة المحاكمة، التي إما أن تكون محاكمة تركيبية سلبية، من خلال إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، أو قد تكون المحاكمة إيجابية من خلال استنتاج حقائق تاريخية لم تشر الوثائق إليها؛

- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية تكون قائمة بينها، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية المختلفة، فعملية التركيب لا تتحقق بمجرد جمع الحقائق من الوثائق، وإنما هي عملية البحث عن أسباب الحوادث وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للحوادث التاريخية، وتنتهي عملية التركيب باستخراج النظريات والقوانين الثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية.

---

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 172.
[2] إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 144- 147.
[3] عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 141، 142

هـ-كتابة تقرير البحث: بعد انتهاء الباحث من جمع المعلومات نقدها وتحليلها وصياغة وتحقيق الفروض المختلفة لتفسير الظواهر والأحداث التاريخية طبقا لأحد نظريات التفسير والتعليل التاريخي، ينتقل إلى آخر مرحلة في بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وتركيبها وكتابة تقرير البحث بأسلوب علمي جيد بعيدا عن المبالغة والخيال والصور البيانية، متبعا أصول وتقنيات كتابة البحوث العلمية.[1]

4- مزايا وعيوب المنهج التاريخي: على أهمية المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الاجتماعية عموما بما فيها السياسية، يرى البعض في وجود مزايا عديدة لهذا المنهج، كما أنه لا يخلو من بعض العيوب نوجزهما في:

أ - مزايا المنهج التاريخي: يمكن إيجاز مزايا المنهج التاريخي فيما يلي:[2]

- يعتمد المنهج التاريخي الأسلوب العلمي في البحث، فالباحث يتبع خطوات الأسلوب العلمي مرتبة، وهي: الشعور بالمشكلة، وتحديدها وصياغة الفروض المناسبة، ومراجعة الكتابات السابقة، وتحليلا لنتائج وتفسيرها وتعميمها.

- اعتماد الباحث على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف في البحث إذا ما تم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر.

ب - عيوب المنهج التاريخي: يمكن إيجاز عيوب المنهج التاريخي فيما يلي:[3]

- صياغة مشكلة الدراسة بطريقة غير محددة.

- قد يعتمد الباحث على المصادر الثانوية لسهولة الحصول عليها والاعتماد عليها في جمع البيانات الخاصة بالدراسة، علما أن المصادر الأولية أكثر ثقة من المصادر الثانوية.

- عدم قدرة الباحث على التأكد من أصالة المصدر ومصداقيته.

- وصف الأحداث وتفسيرها بصورة منفصلة عن غيرها أي عدم توضيح علاقتها بالأحداث السابقة لها والمعاصرة واللاحقة ودون الأخذ بعين الاعتبار التفسير السياقي للأحداث.

- التحيز بقصد أو دون قصد، فبعض الباحثين يتحيزون لأسباب إيديولوجية أو سياسية أو شخصية، وبعضهم يأتي بحثه متحيزا نتيجة لسوء الفهم أو نقص البيانات أو عدم القدرة على التحليل العلمي والصياغة المعبرة.

- الكتابة بأسلوب رديء أو إنشائي يتسم بالانفعالية أو المبالغة وليس بالأسلوب العلمي الصحيح لغويا وموضوعيا.

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 110.
[2] زريق نفيسة، المرجع السابق، ص 47
[3] فوزي عبد الله العكش، البحث العلمي المناهج والإجراءات، عمان، المطابع التعاونية، 1995، ص140.

رابعا-المنهج المقارن

يرجع المنهج المقارن إلى الحضارات القديمة فقد استعمل كل من أرسطو وأفلاطون كلمة المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة من أجل قبول أو رفض بعض القضايا المطروحة للنقاش،[1] لكن يرجع الفضل في تطويره للأستاذ "إيميل دوركايم" والذي اعتبر المنهج على أساس أنه تجريب غير مباشر وأن المقارنة هي المعوض الأساسي والرئيسي للتجارب والتي هي مستحيلة في العلوم الاجتماعية، قد تم استعماله من طرف العديد من رواد علم السياسة وعلم الاجتماع أمثال ماركس، ماكس فيبر، وروبرت ميشلز، ولبست وبندكس ومعظم علماء السياسة المقارنة المعاصرين.[2]

وهو من أهم المناهج التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وعلم السياسة بالخصوص والذي لم يكتف به منهجا بل أصبح اسما لأحد حقوله ومجالاته، وهو حقل السياسة المقارنة. بخلاف الفروع الأخرى كعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد التي اتخذت المقارنة منهجا فقط، حيث يطلق الكثير من المختصين على دراساتهم اسم السياسات المقارنة، أو النظم السياسية المقارنة.

ويرى العديد من الكتاب بأن المنهج المقارن ربما كان المنهج الملائم بدقة لعلم الاجتماع، وقد اعتقد الباحث "اميل دوركايم": "أننا إذا كنا في العلوم الطبيعية نستطيع التأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فإنه من الصعب إجراء تجارب مماثلة في العلوم الاجتماعية، ومن ثم فالطريقة المتاحة لنا هي إجراء تجارب غير مباشرة يتيحها لنا المنهج المقارن".[3]

ويقوم المنهج المقارن على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للظاهرة والظروف المصاحبة لذلك، والكشف عن الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الظواهر في بيئات مختلفة.[4]

والمقارنة هي نشاط عفوي واتجاه طبيعي ملازم للتفكير البشري، وتعني لغة الموازنة والمقايسة بين ظاهرتين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.[5]

1-تعريف المقارنة والمنهج المقارن:

أ- **تعريف المقارنة:** هذه الأخيرة بمعناها العام تعني: "الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين

---

[1] خالد حامد، مناهج البحث العلمي، ط1، الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ص.61.
[2] عبد الغفار رشاد الفصبي، المرجع السابق، ص 241.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 125.
[4] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 64.
[5] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 126.

والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق.[1]

ويعرف الباحث جون ستيوارت ميل المقارنة بأنها:" دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".

وتقتضي المقارنة وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة، أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا تتم المقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه، فالأصل في المقارنة هو السعي بها إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة، بقصد الكشف عن دلالاتها، فلا يمكن التصور أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية نتخذها أساسا للمقارنة.[2]

ب- تعريف المنهج المقارن: عرفه معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه:" تلك الطريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها، وفقا لبعض المحاكاة التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية والاثنوجرافية والإحصائية، ويمكن عن طريق هذه الدراسة المقارنة صياغة النظريات الاجتماعية".[3]

وهناك من يعرف المنهج المقارن بأنه القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر والمقارنة بين خاصياتها، وله مستويات:[4]

- المستوى الشكلي أو الخارجي وهو مقارنة الأشكال الخارجية كالأحجام والألوان والمسافات والأعداد.

- المستوى الجوهري أو الداخلي ويتعلق بمقارنة خواص الظواهر والعناصر الجوهرية فيها، بمعنى أن المقارنة تتناول البنيات الأساسية المكونة للظاهرة، والتعمق وسبر جوهر الظواهر والتمعن فيها.

ويعرفه الأستاذ "جون ستيوارت ميل" كما يلي:"إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف". ويورد لنا جون ستيوارت ميل مثال نموذجي عن دولتين لهما نفس النظام القانوني والخلفية الثقافية والتركيبة السكانية والموارد الطبيعية، لكنها يختلفان في عنصر واحد هو

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 93.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 70.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 126.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص .92.

وجود التخطيط في دولة واحدة فقط دون الأخرى، ومثل هذا الفارق فيما بين الدولتين على المستوى الاقتصادي.[1]

2- أهداف المنهج المقارن: يستهدف المنهج المقارن تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:[2]

- يهدف المنهج المقارن إيجاد تعميمات امبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر.

- يهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى، بمعنى أنه يثبت ويحيد أثر العوامل والمتغيرات الأخرى.

- يسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها، أي أنه يسعى لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وهذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة.

- تزويدنا بالمعلومات عن الآخر مما يساعدنا على تقويم ثقافتنا الخاصمة حيث تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعت فيها بلدان أخرى وتفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى؛

- إفادتنا قي الشرح والتفسير وإعطاء الظواهر دلالات بجعلها قابلة للفهم، وكذا كشف التحيزات وخاصة فكرة التمركز حول الذات وإلغاء الآخر واحتقاره.

-البحث عن القواعد والانتظامات أي السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية السلوكات.

3- شروط المنهج المقارن: لا بد أن تتوفر في المنهج المقارن مجموعة من الشروط نذكر منها ما يلي:[3]

- ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد أي دون ربطها بالتغيرات والظروف المحيطة بها، وإنما لا بد أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

- على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة إذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية ومعتمدة على دراسات موثوقة إذا كانت الدراسة حول ظاهرة لا يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 169.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 71.
[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 77.

– لا بد أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف، فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن، إذ لا يمكن أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة فهما موضوعان لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما بل هما متباعدان تماما.

– تجنب المقارنة السطحية إذ لا بد من الغوص في الجوانب الأكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

– أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لكي نتمكن من مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو زمان ومكان آخرين.

4- خطوات المنهج المقارن: يشترك المنهج المقارن في خطواته مع معظم مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتي تتمحور في الآتي:[1]

أ- تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: لا بد أن تصاغ مشكلة البحث بشكل واضح ودقيق، وتحديد وحدة التحليل التي يتخذها الباحث كعنصر أساسي للمقارنة مثل (الأسرة، الثقافة، القرية، المدينة، الدولة، الحزب، السلوك الانتخابي، الإصلاح السياسي، الرأي العام) على شرط أن تكون صالحة للمقارنة.

ب- صياغة الفروض وتحديد المتغيرات: وذلك أنه عند مقارنة أنظمة متشابهة لا بد من تحييد المتغيرات المتشابهة والبحث في تلك المتغيرات التي تختلف فيها النظم، والعكس عند القيام بالمقارنة بين الأنظمة المختلفة نقوم بتحييد المتغيرات المختلفة والتي يتم تعريفها تعريفا إجرائيا يسمح بتفسير أنماط السلوك المختلفة.

ج- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية: إن المفهوم يعني تصور ذهني عام ومجرد للظاهرة المراد ملاحظتها، فمن دون المفاهيم تبقى المعلومات والبيانات التي نجمعها عن الظواهر المدروسة غير منظمة وغير مفيدة، وينبغي على الباحث الحذر من التحيز المذهبي عند صياغة المفاهيم، نظرا لاختلاف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجرى عليها المقارنة، كما أن معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر.

د- جمع البيانات: يستند الباحث في جمع معلوماته إلى أدوات جمع المعلومات كالاستمارة، الملاحظة، المقابلة، الوثائق، السجلات، التقارير، الإحصاءات الرسمية، الاختبارات، المقاييس، المصادر والمراجع، وإن موضوع المقارنة هو وحده الذي يتحكم في الوسيلة المستخدمة.

هـ- الشرح والتفسير: وذلك بالكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها والذي يتحقق بعد صياغة الأنماط أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا في تلك الأنماط، ثم العمل على تعميمها.

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 132.

5- مزايا وعيوب المنهج المقارن: بالرغم من النتائج المهمة التي حققها المنهج المقارن، إلا أن له سلبيات كما له إيجابيات، فمن أهم الإيجابيات والسلبيات لهذا المنهج نذكر:

1-مزايا المنهج المقارن: هناك عدة مزايا للمنهج المقارن يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:[1]

- تزيد البحوث المقارنة من قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، إذ تستند هذه التفسيرات إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، وهذا ما يقلل من تأثير عامل الصدفة والتحيز الثقافي.

- تدعم البحوث المقارنة قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع كالمؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية والتي تشمل في المجتمع الغربي (الدخل، المهنة) أما في المجتمعات النامية فتشمل (مكان السكن، النسب الأسري).

- تسمح البحوث المقارنة بالاستعانة بالعوامل الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، وهو يدعم أيضا قوة هذه التفسيرات ويزيد من صمودها أمام الانتقادات.

- إن المقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي للظواهر دلالات تجعلها قابلة للفهم. ومن خلالها يمكن أن نقيس ما هو عاما وما هو فرديا لإيضاح السياقات الاجتماعية والبحث عن الثوابت والقوانين المتعلقة بالميول والمتغيرات ذات الدلالات الدولية.

- تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الآخر، مما يعيننا على تقويم ثقافتنا الخاصة، كما أنها تمدنا بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعت في بلدان أخرى، وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى.[2]

2- عيوب المنهج المقارن: نذكر منها:

- لا يصلح تطبيق هذا المنهج إلا في حالة وجود ظواهر متجانسة، غير أنه غالبا ما تكون الظواهر غير متجانسة؛

- أنه من الصعب عزل المتغيرات، لاسيما في حالة المقارنة التاريخية.[3]

- يغفل هذا المنهج نقطة جوهرية، هي أنه لا يمكن فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه، لذا فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية والحضارية وهذا الإغفال يقوم به أيضا أصحاب المنهج المقارن؛

---

[1] المرجع نفسه، ص 133.
[2] محمد شلبي المرجع السابق، ص 82.
[3] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 122.

– المقارنة التي تتم من خلال هذا المنهج ظاهرية وليست داخلية، لذا تعد مقارنة غير عميقة باعتبارها تقتصر على إظهار أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، إذ يمكن أن تكون هناك اختلافات كامنة خلف هذا التشابه والاختلاف، إلا أنها غير ظاهرة، وهو ما يجعل دراسة الباحث مجرد تعميمات سطحية؛

– لا يوضح هذا المنهج سبب وجود الظاهرة والمؤثرات السلبية والايجابية التي ساعدت على ظهورها؛

– لا يوضح هذا المنهج تبعات المقارنة، فبعد معرفة أوجه التشابه والاختلاف لا يبين تبعات وآثار هذه الصفات التي اكتشفها، كما لا يبين تأثيراتها على الظواهر الاجتماعية الأخرى؛

– يمكن أن تحدث تغييرات جذرية رئيسية في الفترة الزمنية بين المقارنة الأولى والثانية، وذلك عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين، وهو ما من شأنه أن يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها.[1]

خامسا– منهج دراسة الحالة

استخدم القدماء المصريين دراسة الحالة في دراسة حالات المرضى، وحالات المجرمين، كما استخدمها المؤرخون في وصف حياة الناس والأمم، إلا أن استخدام هذا المنهج على أسس علمية يعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد الباحث "لي بلاي" في دراسته للأسر العاملة في فرنسا، أما عام 1915 فيعد نقطة تحول بالنسبة لمنهج دراسة الحالة وذلك بعدما نشر الباحث "ويليام هيلي" في كتابه عن الأحداث الجانحين، وانتهى في دراسته إلى أن الإحصاء وحده لا يروي القصة كاملة ولا يكفي لفهم الإنسان والظروف المحيطة به، وفيما بعد استخدم الباحث "سيغموند فرويد" منهج دراسة الحالة في صياغة نظريته حول الوعي الباطن (العقل الباطن) وذلك من خلال دراسة حالة على فترات طويلة سواء بالنسبة للنساء والرجال.[2]

يقوم منهج دراسة الحالة على التركيز على حالة واحدة ومعالجتها من جميع جوانبها، مما يعطي صورة واضحة وشاملة عنها، وقد استخدمه بشكل كبير علماء النفس خاصة في علم النفس العيادي، أين يتم التركيز على حالة مرضية واحدة وتحليلها ثم تعميم النتائج المتوصل إليها على الحالات الأخرى المشابهة، وبعد علم النفس تم سحب منهج دراسة الحالة على مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية كعلم التاريخ وعلم السياسة والإعلام والاتصال وعلم الاجتماع.[3]

وعليه فمنهج دراسة الحالة يستخدم في مختلف حقول المعرفة، وهو يستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها ومن بين ما يستخدم فيه ما يلي:[4]

---

[1] إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 188.
[2] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 135.
[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 113.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 88.

-معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الثقافي.

-متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.

-الرغبة في الحصول على حقائق متعلقة بالظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات.

-معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين من أجل دراسة احتياجاته، اهتماماته ودوافعه.

كما يستخدم منهج دراسة الحالة في تحليل نموذج تطبيقي لموضوع نظري، فإذا أراد الباحث أن يدرس الديمقراطية في العالم العربي فإنه يأخذ كعينة أو كنموذج للدراسة الديمقراطية في الجزائر كمثال تطبيقي يمكن من خلاله أن يعمم نتائج الدراسة على بقية الديمقراطيات في مختلف الدول العربية، فمنهج دراسة الحالة يمكن الباحث من الدراسة العمودية وليس الأفقية للحالات المدروسة، كما يفيد في تسطير وبرمجة الدراسات الأساسية في العلوم الاجتماعية من خلال إبرازه لمختلف المتغيرات والتفاعلات للوصول إلى نتائج يمكن مقارنتها بالنتائج السابقة وبالتالي تعميمها على بقية الحالات الأخرى.[1]

1-تعريف منهج دراسة الحالة: يعرف بأنه: "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.[2]

ويعرف أيضا بأنه: "أسلوب يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر، حيث يتم جمع المعلومات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله".[3]

ويعرفه الأستاذ "عامر مصباح" بأنه: " طريقة منهجية مركزة على حالة معينة تستهدف جمع الحد الأعلى من المعلومات حولها، بهدف الوصول إلى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها، والتمكن بعد ذلك من القيام بعملية التعميم على الحالات المشابهة".[4]

وهو يتفق مع هذا التعريف بأنه: "يمثل طريقة للبحث يتم التركيز فيها على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة، وتكون دراسة هذه

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص .208.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 87.
[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 51.
[4] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 115.

الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها ،وتناولها بالوصف الكامل والتحليل".[1]

فمنهج دراسة الحالة هو: "الطريقة التي يتبعها الباحث في جمع البيانات العلمية عن حالة معينة يقوم بدراستها، بحيث قد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة، كما لا بد أن تكون دراسة هذه الحالة المختارة بشكل متعمق ومستفيض يتناول فيه الباحث كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، بهدف الوصول إلى تعميمات تتعلق بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة".[2]

2-خصائص منهج دراسة الحالة: يتميز منهج دراسة الحالة بجملة من الخصائص والتي تميزه عن غيره من المناهج نذكر منها ما يلي:[3]

– التركيز والتعمق في حالة واحدة وتناولها من كل الجوانب، سواء تعلق الأمر بالامتدادات التاريخية أو تعلق الأمر بالأوصاف الحاضرة.

– وجود حالة واحدة للدراسة مما سيوفر الجهد ويزيد من التركيز وتحول دون تشتت جهود الباحث، مما يؤثر على نوعية البحث والنتائج.

– درجة مصداقية وموثوقية نتائج البحث، إذ أن عملية التركيز والتعمق في دراسة الحالة يكسب النتائج المتوصل إليها من خلال البحث المصداقية والقيمة العلمية والقابلية للتعميم.

– المرونة التي يتمتع بها الباحث أثناء تطبيقه لهذا المنهج، فهو يستطيع أن يعدل ويزيد ويحذف بناءا على تطور البحث حول الحالة، وبناءا على المعلومات الجديدة التي يتحصل عليها.

3- قواعد وشروط تطبيق منهج دراسة الحالة:

أ- قواعد تطبيق منهج دراسة الحالة: يتضمن منهج دراسة الحالة مجموعة من القواعد والتي تحدد عملية البحث تتمثل في الآتي:[4]

-على الباحث أن يسعى للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة المدروسة مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.

-أن ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.

- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط، أي أنها نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه أو وظيفية أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها ببعض، وتسمى هذه القاعدة قاعدة الطابع الكلي للوحدة.

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص .134.
[2] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 63.
[3] عامر مصباح المرجع السابق، ص .115.
[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 88.

- إبراز الأحداث الأكثر تأثيرا في الوحدة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع تطورها التاريخي، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضوع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

ب- شروط تطبيق منهج دراسة الحالة: يتطلب منهج دراسة الحالة مجموعة من الشروط حتى يصح استخدامه تتمثل في الآتي:[1]

- الدقة في تحري المعلومات مع مراعاة تكاملها.

- ضرورة التحلي بالتنظيم والتسلسل والوضوح نظرا لكثرة المعلومات التي تشملها الحالة المدروسة.

- لا بد من الاعتدال في طرح المعلومات، بحيث لا تكون مفصلة تفصيلا مملا ولا تكون مختصرة بشكل يؤدي إلى الخلل في المعلومات، كما لا بد أن تكون هذه المعلومات متناسبة مع هدف الدراسة.

- ضرورة تسجيل كل المعلومات حول الحالة المدروسة نظرا لكثرتها وخشية نسيان البعض منها.

- ضرورة الاقتصاد في الجهد والتكلفة وإتباع أقصر الطرق لبلوغ الهدف المطلوب من دراسة الحالة.

4- خطوات منهج دراسة الحالة: هناك مجموعة من الخطوات لا بد أن يسلكها الباحث لتطبيق منهج دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية يمكن تحديدها فيما يلي:[2]

أ.اختيار الحالة المدروسة بعناية وبشكل يتلاءم مع موضوع الدراسة وفرضياته وأهدافه والتساؤلات المراد الإجابة عنها، وفي هذه الخطوة لا بد من مراعاة الاعتبارات التالية:

-أن تكون الحالة متاحة للبحث.

-سهولة الحصول على البيانات.

-القابلية للبحث.

ب- ضبط نموذج نظري تجريدي والذي يشتمل على الجوانب التي سوف يركز عليها الباحث في بحثه مثل الجانب الجغرافي للدولة، الجانب الديموغرافي، الجانب العسكري، الجانب الاقتصادي ،الجانب الديني. بالإضافة إلى تصنيف العناصر إلى أولية مهمة وثانوية أقل أهمية بناءا على فرضيات البحث.

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 138.

[2] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 64.

ج- جمع البيانات حول الحالة المدروسة في امتداداتها التاريخية والراهنة، والاستعانة بالجداول والتبويب لتنظيم البيانات وتكون قابلة للقياس والاستنتاج واختبار الفرضيات.

د-تحليل البيانات والتحقق من الفرضيات ومن ثم الإجابة عن تساؤلات البحث.

هـ-كتابة التقرير النهائي للبحث.

5-مزايا وعيوب منهج دراسة حالة:

أ- مزايا منهج دراسة الحالة: يحقق تطبيق منهج دراسة الحالة مجموعة من مزايا نذكر منها ما يلي:[1]

-توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره المناهج الأخرى.

-يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة، مما يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.

-يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة.

-يفيد في معرفة عينات أكبر حجما، ويكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة زمنية معينة، مما يساعد على معرفة ديناميات التغير ومعرفة الكثير من المعلومات عن الموضوعات المجهولة بالنسبة للباحث.[2]

-تمكن الباحث من اختيار المواقف والنظم والأشخاص بالتتبع الدقيق للحالات المدروسة.

-التعرف على السمات المشتركة لبعض المشكلات النوعية في مجالات علم النفس، الإدارة، السياسة وغيرها، وكذلك معرفة الفروق بتعديلها أو تدعيمها وفقا للنتائج المتحصل عليها.[3]

ب- عيوب منهج دراسة حالة: هناك مجموعة من العيوب والنقائص التي تشوب تطبيق منهج دراسة الحالة نذكر منها النقاط التالية:[4]

- صعوبة تعميم نتائج منهج دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصا إذا كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة.

- تحيز الباحث أحيانا أثناء تحليل وتفسير نتائج الظاهرة المدروسة، مما يجعل الباحث عنصرا غير محايد، وبالتالي فإن النتائج تبتعد عن الموضوعية.

-يؤخذ على منهج دراسة الحالة تكلفة الجهد والمال والوقت.[5]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 53.
[2] ليلى صوالحي، المرجع السابق، ص 65.
[3] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 139.
[4] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص .53.
[5] محمد شلبي المرجع السابق، ص 90.